تاريخ استقبال المقال:../../2018 تاريخ قبول نشر المقال:../../2018 تاريخ نشر المقال: 2018/03/31

الأسرة الجزائرية المهاجرة وتغيرها الاجتماعي

The migrant Algerian families and its social change

الطالب: تازي محمد
أ. د. دلاسي أمحمد
جامعة عمار ثليجي – الاغواط
البريد الالكتروني: *TAZIMOHA11@GMAIL.COM*

Tazi Mohamed
Delassi Amhamed
University Amar Telidji-Laghouat- Algeria

الملخص:

تعتبر الأسرة الجزائرية المهاجرة من أهم الأسر التي يجب علينا دراستها من أجل الظروف التي تعيشها والمتغيرات التي تحصل لها في بيئة غربية بعيدة عن العادات و التقاليد التي اكتسبتها من المجتمع الأصلي وعليه فإنها تقع عادة في صراع قيمي الذي ينتج عن قيمها الأصلية و القيم التي اكتسبتها من المجتمع المضيف وخاصة في تربية الأبناء و من هنا نجد أن أغلب الأسر الجزائرية المهاجرة تحافظ أو تحاول المحافظة على تراثها وعاداتها في ظل التغير القيمي والاجتماعي السائد في المهجر، و المتمثل في قوانين الدولة أو المشاكل التي تواجهها في تعاملاتها اليومية مع السكان الأصليين.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، التغير الاجتماعي، الهجرة.

Abstract:

The migrant Algerian families are one type of the main families that must be studied in terms of circumstances they are living in and the changes happens there in a western environment away from its origins, traditions, and costumes. That's why they are always in a conflict of values between the original ones and the others gained, especially in breeding their children. From this point, we find that the majority of migrant Algerian families preserve or at least try to look after their original heritage and traditions within the dominant culture and social status of the host country pictured in the rules and the laws of the country or the issues that is facing it when dealing with its original population.

Keywords: *The family ; Social Change ; Immigration.*

مقدمة:

تطرح قضية الأسرة الجزائرية المهاجرة نفسها في هاته الورقة البحثية من جانب تركيبها ووظائفها الأساسية في التربية السوية، حيث تم ربطها بتغيرها الاجتماعي و القيمي في بيئة غربية بعيدة كل البعد عن العادات و التقاليد والدين السائد في مجتمعها الأصلي و ما تبنته من قيم اجتماعية ودينية فيه وتأثيره على مهامها الأساسية في تربية الأبناء من الجانب الدنيوي و الديني، فتواجه مجموعة من الصعوبات في مرحلة اندماجها مع المجتمع الفرنسي حيث تكون مجبرة على استغنائها على بعض القيم الاجتماعية والدينية والذوبان من أجل مصلحتها العامة لكي لا تجد نفسها مهمشة مع الطبقات الدنيا من المجتمع الفرنسي.

تعريف الأسرة:

الأسرة عبارة عن ارتباط وثيق بين ذكر وأنثى به تتحقق الإشباعات الجنسية التي يقبلها الشرع ويرضي عنها المجتمع، ومن خلال هذا الارتباط ينشأ النسل الذي يمثل وحدة اجتماعية و به تتحقق الإشباعات الأخرى .

وتعرفها سناء الخولي "أنها تتكون في مجموعها على شخصين بالغين هما الذكر والأنثى اللذان يعرفان أنهما الأبوان البيولوجيان للأطفال، إلا أنهما يقومان بالالتزامات الاقتصادية اتجاه الوحدة الأسرية وكذلك الضغوط الاجتماعية التي تفرض طاعة هذه القواعد وهذه المعايير للأبناء والأزواج و الآباء، بطريقة سلوكية وتعامله وشعورهم في هذا النوع من الوحدة الاجتماعية.(سناء الخولي، 2009)

أما محمود حسن فيرى" بأنها تمثل صورة المجتمع الإنساني الأول وهي حماية أولية، بمعنى أنها أساس الإنجاب والتطبيع الاجتماعي للجيل التالي وهي كذلك الأصل الأول لعادات التعاون والتنافس التي تربط بإشباع الحاجات كالحب والأمان والمراكز الاجتماعية.

ويعرفها عبد المنعم شوقي "فإنها نسق اجتماعي يقوم على: معيشة رجل وامرأة أو أكثر معا في مكان مشترك.

– قيام علاقات جنسية يقرها الدين والمجتمع وإنجاب الأطفال ورعايتهم

– علاقات متينة تتم بالخصوصية والاستمرار- سلسلة من الحقوق والواجبات.(عبد القادر القصير، 199)

وقد أبرز هذا التعريف أن الأسرة هي جماعة بشرية تتصف بقواعد التنظيم ويظهر هذا في شكل أدوار الموكل بها من أفراده كما يبرز أنه يقع على الأسرة عبء المسؤولية و استقرار الحياة الاجتماعية وهي دعامة أساسية يعتمد عليها المجتمع لتطوره ونموه .

- أهم التغيرات الاجتماعية الحاصلة في الأسرة الجزائرية:

لقد تبين أن الأسرة الممتدة لم تعد الشكل التقليدي الذي يتميز به المجتمع الجزائري في الوقت الحاضر، خصوصا في المدن الكبرى، أين بدأ ينتشر شكل الأسرة الزواجية أو النووية، و لا يعني هذا أن النسق الأسري أصابه خلل، و إنما ذلك راجع إلى محاولة الأسرة تحقيق التكيف مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية العديدة، التي أحدثت و ما تزال تحدث آثار مختلفة في المجتمع لكن ذلك لا يعني اختفاء الأسرة الممتدة نهائيا.

أ- تغير حجم الأسرة:

إن نسبة كبيرة من الأسر الجزائرية كانت تأخذ طابع العائلة الممتدة، و في الوقت الحالي أصبحت تميل أكثر إلى صغر حجمها، و تحديد عدد أطفالها حيث زاد الإقبال على استعمال وسائل الحمل، و هذا يدل على مدى التغير الثقافي الذي لحق بالأسرة الجزائرية حيث كانت نظرة رجال الدين إلى وسائل منع الحمل على أنها منافية لقواعد الدين لأنها تتدخل في مشيئة الله.

غير أنه يبدو أن نظرة الأسرة لهذه الوسائل بدأت تتغير حتى بالنسبة لعائلات الفلاحين، حيث نجد أن بعضها لا يمانع في استخدام هذه الوسائل، و يمكن تحديد أهم أسباب هذا التغير فيما يلي:

- تحول اعتماد الأسرة في دخلها الاقتصادي من العمل الزراعي إلى العمل المأجور، والدخل الفردي لأعضائها مما أنقص من القيمة الاقتصادية للأولاد حيث لم يعد الطفل في الوقت الحاضر مصدرا للدخل، كما كان في المجتمع الزراعي، و إنما أصبح عبئا على والديه.

- ارتفاع الأسعار و ثبات مصادر الدخل، مما دفع الأسرة إلى التفكير إما نظريا أو عمليا في تحديد عدد أولادها، حتى تتمكن من الإنفاق عليهم.

- رغبة كل أسرة في المحافظة على مستوى معيشي مرتفع، و خاصة في الفئات الحضرية إضافة إلى الرغبة في توفير أسباب الرعاية الصحية و التعليم و الملبس والغذاء لأطفالها مما يدفعها لتحديد عدد الأطفال.

- دور وسائل الأعلام في توعية الأسرة، حيث خصصت برامج تثقيفية خاصة جعلت من موضوع تنظيم الأسرة والنسل بالغ الأهمية حتى في الأوساط الشعبية.

كل هذه العوامل و أخرى لم نتطرق إليها ساعدت على انتشار الشكل النووي في الأوساط الحضرية، واستقلال الأبناء في السكن بعد الزواج إلا في حالات خاصة مثل أزمة السكن و ضعف الدخل الاقتصادي للزوجين لكن متى أتيحت فرصة الاستقلال عن الأهل فإنهما يفعلان ذلك دون تردد، في حين لا ترحب العائلة الريفية بانفصال الابن عن والديه في كبرهما، و خاصة مسؤولياته في إعالة أمه في حالة وفاة الأب.

ب- تغير وظائف الأسرة:

- **الوظيفة الاقتصادية:** حيث كانت الأسرة قديما تنتج احتياجاتها، فيشارك جميع أعضائها في الأنشطة الإنتاجية، لكن وظيفة الإنتاج انتقلت تدريجيا من المنزل إلى مؤسسات أخرى خارجية.

- **وظيفة الحماية:** حيث كانت الأسرة في المجتمعات التقليدية توفر الأمن و الحماية الجسمية والمعنوية لأفرادها، و كذلك يفعل الأبناء لآبائهم عندما يتقدم بهم السن.

- **الوظيفة الدينية:** و تتركز هذه الوظيفة أساسا في الأسر التقليدية على تلقين أفراد الأسرة التعاليم الدينية والقيم الروحية و تجبرهم على الامتثال لتعاليمها.

- **الوظيفة الترفيهية:** و تنحصر فيما تقدمه العائلة من فرص التسلية سواء في المناسبات الاجتماعية من حفلات ترتبط بأنشطة معينة كالزواج و في المناسبات الدينية كالمولد النبوي الشريف.

- **الوظيفة التربوية:** لم يكن التعليم الرسمي بصورته التي هو عليها الآن و بدرجاته المختلفة وتخصصاته الدقيقة معروفا في الماضي، حيث كان تعلم القراءة و الكتابة والحساب من واجبات الأسرة.(نادية صحراوي، 2005-2006)

- الأسرة و التغير الاجتماعي

إن تتبع تاريخ الأسرة الإنسانية وتطورها عبر مراحل التاريخ من وجهة النظر التاريخية، فهو يكشف أن الأسرة كنظام اجتماعي كانت من أكثر جوانب الحياة الاجتماعية استجابة وتأثرا بعوامل التغيير، على أن كثافة وعمق هذه التغيرات كانت أمورا نسبية، اختلفت باختلاف درجة التحضر من مرحلة تاريخية إلى أخرى أو بتفاوت انتشار وفعالية المؤثرات الحضارية من مجتمع لآخر.(محمد أحمد بيومي، 2006)

ولقد أوضحت الدراسات التي أجريت في مجال الأسرة، أن الأسرة في مختلف المجتمعات تتأثر داخليا من الناحية البنائية بالتغيرات الاجتماعية حيث كانت خصائص التوسع والامتداد في الحجم وسيطرة النزعة الأسرية والتسلط الأبوي والاكتفاء الذاتي من أهم الخصائص البنائية والوظيفية للأسرة ومع انتشار الصناعة وغيرها من عوامل التغيير، ظهر نمط أسري جديد بخصائص بنائية ووظيفية تتوافق مع ظروف العصر ومتطلبات التحول الحضري.

أ/- أثر التغير في حجم الأسرة: لقد أدى انتشار التصنيع إلى تغيرات في تركيب القرابة أثرت في حياة الأسرة وهناك اتجاه عام نحو الأسرة الزوجية كنتيجة للتصنيع، وتصبح الأسرة الممتدة أو المركبة أقل أهمية في الاقتصاد الصناعي وتشجع الخصائص الجغرافية والحراك الاجتماعي للمجتمع الصناعي نفسه على النمط الزواجي الواحدي والأسرة الزوجية وهي عبارة عن وحدة تتألف من الزوجين وأطفالهما أو بدونهم وعلاقتهما محدودة بالأقارب وبالتالي تضاءلت سلطة الأسرة الممتدة الكبيرة بالنسبة للزوجين، وأصبح من حق الشاب حرية الاختيار في الزواج والاستقلال بمسكن خاص به عن الأسرة الأبوية.

وقد كان لتغيير القيم التقليدية المتعلقة بالزواج والعدد الأمثل للأطفال ودور الزوجة وموقف الأسرة في عمل المرأة، أثره الواضح في تقلص حجم الأسرة الحضرية ذلك أن ظاهرة الأحجام المؤقت أو عدم إقبال الشباب على الزواج في سن مبكرة كاتجاه مضاد لظاهرة الزواج المبكر في الأسرة التقليدية، وتغير أبعاد وعوامل كسب المكانة الاجتماعية للأسرة ثم دخول المرأة العمل و ما ترتب على ذلك كله من تغير أبعاد دورها ومركزها و وظيفتها التقليدية كأم منجبة لأطفال وما اتبعه هذا التغير من زيادة الأعباء التي ألقيت على عاتقها داخل الأسرة وخارجها، كانت كلها عوامل ساهمت بقسط وافر في انكماش وتقلص حجم الأسرة.

ب/- أثر التغير في وظائف الأسرة: أدت التغيرات الاجتماعية إلى تغير في وظائف الأسرة ويمكننا إبراز بعضها فيما يلي:

1- **التغيير في الوظيفة الإنجابية:** لقد تقلصت الوظيفة الإنجابية للأسرة فلم يعد العدد الكبير للأطفال مطلوبا ولا مرغوبا فيه، حيث تقبل الكثيرات من النساء خاصة العاملات على استخدام وسائل تحديد النسل أو تنظيمه وكثيرا ما تعتمد النسبة الغالبة منهن إلى أن تطرح جانبا فكرة إنجاب طفل لسنوات عدة من التحاقها بالعمل، خاصة إذا كان في ذلك ما يعوق استمرارها في هذا العمل.(محمد أحمد بيومي، 2006)

2- **التغيير في وظيفة التنشئة الاجتماعية:** إن نمو الطفل العاطفي والعقلي هو في الدرجة الأولى نتيجة تفاعله مع الآخرين ممن يمثلون دورا في حيلته، والواقع أن الوالدين هنا أكثر الأشخاص أهمية من حيث أنهما يقدمان للطفل أولى النماذج التي يستخدمها في بناء ذاته والتي تمثل مختلف القواعد والقيم، إلا أن التحول من مجتمع تقليدي بطبقاته الاجتماعية الواضحة التحديد إلى المجتمع الصناعي الذي تحكمه قوانين السوق والعمل وانشغال الوالدين أو غياب أحدهما، أدى إلى التخلي بشكل جزئي وربما كلي عن وظيفة التنشئة و إلحاقها بمواساة أخرى كرياض الأطفال والدارس وغيرها من وسائل التكيف المنظمة التي تلجأ لها الأسرة.

-الأسرة و تنمية القيم الاجتماعية:

الأسرة هي الوعاء الاجتماعي و الوسيط الأساسي في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث تتلقى الطفل في مهده وينمو في حضنها ويتفاعل معها و تكسبه عضوية في الجماعة، و يتعلم منها كيف يتعامل مع غيره، والأسرة توجهه من خلال القيم التي تحتويها ثقافة المجتمع و بذلك يتمرن على كيفية مواجهة مواقف الحياة من خلال ما يحمله من قيم تربها من أسرته، حيث أن التنشئة الاجتماعية الصحيحة عن طريق الأسرة تكسبه القيم بطريقة صحيحة، و العكس صحيح، و بالتالي يقع عليها العبء الأكبر من التنشئة، و تتحدد أهميتها في تنمية و إكساب القيم الاجتماعية لأطفالها من خلال ما يلي:

أ- مساعدة الطفل على تمثل القيم و الحقائق و إمداده بالخبرات الاجتماعية.

ب- مساعدة الطفل على توجيه قيمه و اتجاهاته و كذلك مشكلاته.

جـ- تهيئة المناخ المناسب لاكتساب القيم عن طريق صلاح الأسرة.

د- العدل بين الأطفال و المساواة بينهم، و تعويدهم على الآداب الاجتماعية بالممارسة العملية وليس الكلام، وكذلك استخدام أسلوب الإقناع.

هـ- توجيه الأبناء إلى الصحبة الصالحة خوفا عليهم من الانحراف.(أبو العينين علي خليل، 1998)

و- تأديب الأطفال و تزويدهم الفضائل الخلقية امتثالا لهدي النبي صلى الله عليه و سلم، حيث يقول: "لأن يؤدب الرجل ولده خير له من أن يتصدق بصاع"، و منه فإن الأسرة هي اللبنة الأولى التي ينهض بها المجتمع، و يرسخ بنائه و يثبت أركانه و يقوي صفوفه بتوحد أفراده من خلال ما تغرسه في داخلهم من قيم اجتماعية رفيعة تزيد في تماسك المجتمع وصلابة نسيجه الاجتماعي، ولن تحقق أهدافها إلا بالالتزام بدورها الفاعل في تنشئة أبنائها، و ذلك من خلال طرق تراعي التدرج في تنمية هذه القيم عبر مراحل متوالية وهي كما يلي:

أولا: التوعية: و يقصد بها إثارة انتباه الطفل و تحفيز ذهنه للحصول على قدر كبير من المعرفة عن القيمة المراد تنميتها، و تعريفها و عناصرها و أهميتها عاقبة التخلي عنها، و تطبيقاتها العملية في سلوكه، و جذب عواطفه وعقله إليها، و تمريرها إلى وجدانه بالتتابع و التدرج المناسب وتحفيزه على التمسك بها و النجاح في تطبيقها في حياته، و لذا فمرحلة التوعية مرحلة مهمة جدا كونها الأساس، والأرضية التي تبنى عليها القيم، و لذا ينبغي إحاطتها بعناية مركزة هذا من جهة، و من جهة أخرى أنها المرحلة الأولى و إن تحقق النجاح فيها فتصير الأرضية ممهدة للمراحل الأخرى، و تزداد أهميتها أنها تبدأ من سن مبكرة فيدرب الطفل خلالها على بعض القيم و ذلك من خلال أساليب من بينها القصص حيث يتلقاها الصغار بالقبول وتركيز الانتباه.

ثانيا: الفهم: و قصد به الفهم الصحيح الخالي من الشبهات و الانحراف الذي يمنح الفرد القدرة الجيدة على التطبيق الصحيح، و حتى يتسنى للطفل الفهم السليم لمنافع القيمة الحسنة و يتشربها ينبغي الإشارة إلى القيمة السيئة على سبيل المقارنة بينهما لتركيز الفهم الدقيق لديه بمحاسن القيم لأن بضدها تتبين الأشياء كما يقال، و من ثم يسهل استيعابها و ذلك من خلال أساليب التنشئة الوالدية السوية و ليس المنحرفة و المتناقضة التي تزرع الشك في نفس الطفل وازدراء القيمة المراد تنميتها في نفسه، و لذا فالتطبيق الصحيح للقيمة يتم من خلال الفهم الصحيح لها وممارستها في مواقف عملية لا تدفع على الريبة و الشك.

ثالثا: التطبيق: الممارسة الحقيقية للقيمة في مجال المشاعر و الأحاسيس و الأفكار والاهتمامات والألفاظ والكلمات، و هذه المرحلة تمثل التجسيد العملي للقيمة و تمثلها من خلال سلوك الطفل مما يدل على أن المرحلتين السابقتين حققتا مرادهما، و هذه المرحلة تعد مرحلة التقويم والاختبار الفعلي لما تقدمها من مراحل، و بالتالي من خلالها يعاد النظر فيما سبق من انجاز إن كانت النتائج سلبية أو الاستمرار إن أعطت المرحلة أكلها مما يثبت القيمة في نفس الطفل و يرسخها فهما وعملا، فالتطبيق العملي يدعم القيمة في نفس الطفل، ويعطيها قدرا من الهيبة و الإجلال في وجدانه.(إبراهيم الذيب، 2005)

و في مرحلة التطبيق ينبغي أن تكون على مرأى و مسمع من المربي و تحت ملاحظته سواء كان الوالدان أو المعلم أو المرشد أو غيرهم، فالأسرة ينبغي لها أن تمارس التطبيق العملي للقيم من خلال آليات تنمي في الطفل حب الممارسة وإثبات ذاته، و ملاحظته أثناء ذلك و تعديله وتشجيعه إن أحسن الإنجاز.

رابعا: التعزيز: و هو تعميق الفهم و تجويد مستوى التطبيق مع دعم مستوى الذاتية في ممارسة القيمة وتقديم نموذج القدوة في التمسك بها، و تطبيقها مع دعوة الآخرين للتمسك بها في إطار من التعزيز الإيجابي والسلبي الذي يدعم و يحفز الطالب نحو التعميق و التجويد و الذاتية. و هو أحد الأساليب المهمة في تنمية القيم الاجتماعية، و رفع وتحسين مستوى التطبيق العملي للقيمة، مع فسح المجال للطفل لإبراز ذاته وتحقيقها من خلال الممارسات العملية للقيمة و دعمها عن طريق محاكاة النموذج والقدوة الحسنة، والتعزيز بواسطة الترغيب و الترهيب لتعميقها في ذاته وإجادة تطبيقها بعد ذلك.(إبراهيم الذيب، 2005)

تعريف الهجرة:

من الصعب إيجاد مفهوم دولي دقيق للهجرة، و ترجع هذه الصعوبة بالأساس إلى تعدد المفاهيم المقدمة من طرف الدول لاختلاف الأغراض و الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها. و بشكل عام ينظر إلى الهجرة على أنها عبارة عن انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء كان في شكل فردي وجماعي لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية. و يمكن التفريق بين الهجرة الشرعية و الهجرة غير الشرعية على أساس كون الأولى تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول و بطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات، بينما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة.(علي الحوات و آخرون، 2007)

و تعرف الهجرة في علم السكان "الديموغرافيا" بأنها الانتقال فرديا كان أو جماعيا من موقع إلى أخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا، وعليه فان هذا التعريف يؤكد على أهمية العوامل التي تحفز على هذا الانتقال و يضع العامل الاجتماعي و الاقتصادي في مقدمتها، ثم يليها العوامل الأخرى التي تقف وراء هذا الانتقال الفردي أو الجماعي لفئات داخل المجتمع أو الدولة تتعرض لنقص في إشباع تلك الاحتياجات، و من ثم يدفعها ذلك دفعا إلى التوجه بالهجرة لمجتمعات أخرى حيث مزيد من الفرص و تحقيقا للإشباع.(علي عبد الرزاق جبلي، 2005)

أما في علم الاجتماع فتدل الهجرة على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها. ومن ثم أعطى هذا التعريف بعدا اجتماعيا للهجرة، إذ ركز على ذلك التغيير الاجتماعي الذي يطال الفرد أو الطبقة، فقد ينتقل الفرد من طبقة فقيرة إلى طبقة أكثر ثراء أو في ظروف اجتماعية معينة، قد يتقلص الدور الاجتماعي للطبقة المتوسطة مثلا أو يتلاشى دورها. ومن ثم يلاحظ على هذا التعريف انه جعل من مفهوم الطبقة مفهوما مركزيا كما انه جعل الانتقال من طبقة لأخرى داخل المجتمع هي الحالة المعبرة عن الهجرة في علم الاجتماع.

بداية الهجرة الجزائرية إلى فرنسا:

هناك ظروف موضوعية لتكون و تطور الهجرة إلى فرنسا هي التي جعلت الأسباب الخاصة بالبلد الأصلي عوامل فعالة في تكوين مشاريع التنقل إلى فرنسا فضعف الاقتصاد الجزائري و عدم تطور الصناعة و أزمة الفلاحة التقليدية وزيادة النمو الديمغرافي لم تتحول إلى أسباب لهجرة الجزائريين إلى فرنسا لو لم تظهر في سياق حركة مقاومة الاستعمار.

و يكفي إلقاء نظرة على تطور تدفق المهاجرين الجزائريين منذ بداية القرن 20 إلى 1954 ففي سنة 1912 ذكرت إحصائيات وزارة الداخلية الفرنسية تواجد حوالي 5000 جزائري في عدد من المدن الفرنسية خاصة مرسيليا وباريس و ارتفع هذا العدد بشكل ملحوظ مع بداية الحرب العالمية الأولى عندما توقف تدفق العمال من بلجيكا وايطاليا و قد وصل عدد الجزائريين الذين هاجروا إلى فرنسا في إطار تعبئة فرنسا لليد العاملة من مستعمراتها في فترة الحرب العالمية الأولى حوالي 100.00 شخص.(هاشم نعمة فياض، 2012)

مصادرة الأراضي الخصبة للجزائريين و تمليكها للمعمرين الجدد قصد تجريد الجزائريين من كل أنواع المقاومة وتحويلهم إلى أيدي عاملة رخيصة في خدمة مزارع المعمرين التي انتزعت من سكانها الأصليين.

الهجرة قبل الحرب العالمية الأولى:

يتفق اغلب الذين كتبوا عن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا بأنها قد تمت في مرحلتها الأولى دون إثارة الانتباه إليها لذلك يصعب على الباحث تحديد سنة بعينها كبداية للهجرة نحو فرنسا لكن المؤكد أنها بدأت قبل سنة 1874 وهي التي تم فيها إصدار مرسوم يقيد الهجرة إلى فرنسا بالحصول على إذن بالسفر.

و كان التحقيق الذي أجرته لجنة كونتها الولاية العامة سنة 1912 حول المهاجرين الأوائل قد بين كيف تحول هؤلاء عن عملهم الأصلي إلى عمال بالمصانع الفرنسية.(نبيل أحمد بلاسي، 1988)

الهجرة خلال الحرب العالمية الأولى و بعدها:

أولا: كان للحرب العالمية الأولى الفضل في فتح باب الهجرة أمام الجزائريين إلى فرنسا فخلال الحرب تزايد حجم الهجرة الجزائرية لأسباب أولها ارتفاع القيد عن الهجرة بصدور قانون 1914 مما شجع الهجرة التلقائية إلى فرنسا.

ثانيا: الإشراف على تنظيم الهجرة سنة 1916 من قبل السلطة حيث تأسست مصلحة عمال المستعمرات التي كانت تشرف عليها وزارة الحربية الفرنسية و كانت هذه المصلحة تتولى تسجيل العمال في الجزائر ونقلهم إلى فرنسا ثم توزيعهم هنا.

ثالثا: إلحاق الشباب بوحدات الجيش الفرنسي قبل مرحلة الخدمة بحيث أن دفعة سنة 1917 قد أجبرت على اللحاق بالعمل العسكري قبل الأوان بسنة و كانت السلطة قد جندت عنوة 17000 عامل في الدفاع الوطني وبذلك ازدادت الهجرة إلى فرنسا بأعداد ضخمة و يتبين أنه سنة 1916 و هي السنة التي صدر فيها مرسوم الإشراف الرسمي كان عدد المهاجرين في ارتفاع و بقي كذلك طيلة الحرب و يتبين في نهايتها أن التجمع الكلي للمهاجرين بلغ 270000 مهاجر عمل منهم 120.000 في التجهيزات العسكرية و معامل الذخيرة وفي المواصلات والمناجم و في حفر الخنادق بجبهات القتال.(عمار بوحوش، 2008)

و تجدر الإشارة إلى أن الهجرة الجزائرية خلال الحرب العالمية الأولى لم تحدث طواعية و إنما كانت إجبارية وقد كتب فرحات عباس عن الهجرة بين الحربين قائلا: " أن الأحداث الكبرى نتائج غير متوقعة على الرجال فقد كانت من نتائج الحرب أن تعرف الجزائريين على فرنسا أثناء كفاحهم عنها حتى بدت لهم كأنها أرض الميعاد"، وفعلا فإن المهاجرين إلى فرنسا بين 1914 -1919 كانوا قد اكتشفوا كسابقيهم حياة جديدة تختلف عن حياتهم التعيسة في بلادهم ذلك أن الإقامة في فرنسا قد أتاحت لهم فرصة الاحتكاك بالمجتمع الفرنسي ومكنتهم من التعرف على عقلية الطبقة العاملة.

إذن ارتبطت ظاهرة الهجرة بالتجنيد الإجباري للجزائريين كما أن هناك حدثان مهمان في تاريخ الهجرة الخارجية وراء البحر للبلد غيرت من التركيبة السكانية منذ الحرب العالمية الثانية هي:

الرحيل المنهج لغالبية الأوربيون المستوطنين عام 1962-1963 ثم هجرة العمالة الجزائريين نحو أوربا خاصة فرنسا، كان عدد العمال بعائلاتهم عام 1945 حوالي 350 ألف و في 1964 حوالي 500 ألف، وفي سنوات الثمانينات: يصل عددهم إلى 800 ألف حسب الإحصائيات الفرنسية مشكلين من الحركي أيضا 400 ألف الذين اخذوا الجنوب الفرنسي مستقرا لهم.

حددت اتفاقية بين فرنسا و الجزائر نسبة المهاجرين سنويا ب 35000 خفضت لـ 25 ألف في سنة 1971 رغم أن الجزائر منعت كل هجرة في 1973 حسب سياسة الرئيس بومدين إلا أنها بقيت متواصلة سريا حتى أواخر السبعينات، قدمت كل من فرنسا و الجزائر حوافز لوقف الهجرة وراء البحار منتصف السبعينات احدهما توفير منزل خاص و قد خلقت الإجراءات التي سنتها الدول الأوربية مشكلة للعمالة الجزائرية.(عمار بوحوش، 2008)

أهمية هجرة الجزائريين بالنسبة لفرنسا:

أصبحت فرنسا في حاجة ماسة إلى يد عاملة و لم تعد إقامة العمال الجزائريين بها ظاهرة مؤقتة عابرة بل أصبحوا يعتبرون جزء أساسي من الطبقة الفرنسية الشغالة خاصة في ميادين البناء والطرق و يمكن توضيح أسباب احتياج فرنسا إلى اليد العاملة الجزائرية:

- انخفاض كبير في نسبة المواليد بفرنسا و ترتب عن ذلك نقص فادح في اليد العاملة التي تسد حاجات السوق الفرنسية.
- يعتبر التوسع الصناعي عاملا حاسما في تعميم الرخاء و التقدم و لكن هذا التوسع لا يمكن أن يتم في جميع القطاعات لأن العمال يفضلون العمل في المهن النظيفة و هذا واضح بالنسبة لقطاع البناء حيث يرفض أبناء فرنسا القيام بهذه الأعمال الشاقة.
- تعاني فرنسا من قلة الأيدي العاملة التي تقبل القيام بالأعمال الموسمية حيث يتوفر العمل في فصل معين من السنة.(عبد القادر رزيق مخادمي، 2010)

صعوبة الاندماج الاجتماعي:

نقرأ في تقرير الحكومة الفرنسية بتاريخ 9 أكتوبر 1974 المتضمن التوجيهات الأساسية لتنظيم الهجرة والأجانب ما يلي:

إن هذه التوجيهات من شأنها أن تسمح للمهاجرين بالاندماج الكلي في المجتمع، هذا الاندماج الذي سيؤدي حتما إلى التجنس و إما أن تحفظ لهم العلاقات الاجتماعية والثقافية مع البلاد الأصلية على أمل العودة إلى ديارهم. و نلاحظ من هذا التوجه أن الاندماج يقصد به القطيعة المطلقة مع ثقافة البلد الأصلي للمهاجر، ويقول "hannoun": أن الاندماج يقترح عملية جعل الشيء كاملا، و إيجاد علاقات ترابطية متينة بين أطراف الكائن الحي أو بين عناصر المجتمع.(محمد مسلم، 2009)

حتى يستطيع المهاجر أن يحقق عملية الاندماج عليه أن يطابق سلوكه مع نمط المجتمع المضيف، وقد يصل هذا التطابق إلى حد تجريد المهاجر من ثقافته الأصلية وفي هذا الإطار نستطيع أن نحدد الاندماج على أنه انقطاع عن ثقافته الأصلية يؤدي به حتما إلى التخلي بالتدريج و النهائي عنها، و في هذا الاتجاه يصبح الاندماج مرحلة نحو الاستيعاب و الذوبان و عندها فإن ثقافة المجتمع المضيف تمتص من المهاجر ثقافته الأصلية بكيفية نهائية.

إن عدم تجاوب بعض المسلمين مع بعض قيم الثقافة الغربية، لا يعني أنهم لم يندمجوا، بقدر ما يشير إلى أنهم استطاعوا أن يتقنوا اللغات الغربية، ويتعرفوا إلى ثقافات البلدان التي يوجدون فيها، وينتظموا بشكل إيجابي ومنتج داخل سوق العمل، لكنهم تحفظوا من الانخراط غير العقلاني في ثقافة الآخر، لأنه انخراط يحمل في طياته بذور الموت لثقافاتهم الأصلية، ومن فينة لأخرى تكشف مختلف الآراء عن هذا الموت أو التذويب للآخر في بوتقة المجتمعات الغربية، مثل آراء أحزاب اليمين المتطرف في العديد من الدول الأوروبية، وغير ذلك، فكيف يُنتَظر من المسلمين أن يقبلوا على هذا الآخر الذي يرفض قيمهم الدينية والثقافية.

ثم إن وضعية المسلم في الغرب، ينبغي أن تحلل وتفهم في نطاق أوسع، يراعي شتى الجوانب النفسية والثقافية والدينية والتاريخية والسياسية والاجتماعية وغير ذلك، وهي جوانب تثبت أن الإنسان المسلم ليس هو الإنسان الأوروبي أو غيره، ومن هنا فالتعامل المثمر معه يجب أن يضع في الحسبان كل تلك الجوانب، وإلا فإنه سوف يتخذ مسارا منحرفا.

- القيم الاجتماعية و الدينية للأسرة المهاجرة:

إن الأسرة الجزائرية على عكس الأسرة الفرنسية لا تزال تحتفظ بقيمها الأخلاقية المستمدة إما من العادات والتقاليد أو من الإسلام الذي يعطي بعدا آخر للثقافة و لنمط المعيشة للأسرة المغتربة ويطبع هوية الجزائري حتى على الأمد البعيد.

إن الأسرة الجزائرية المغتربة تتميز بمحافظتها على قيمها الفردية و الجماعية و في طريقة إحياء أعيادها الدينية، و في كيفية تربية أبنائها و طريقة معيشتها و مظهرها أحيانا، فمثلا على هذا الطفل الصغير يأخذ معه غذائه إلى المدرسة و حين يسأل عن سبب هذا السلوك يجيب بأنه لا يأكل لحم الخنزير.

و أما عن الاختلاط و ما ينجر عنه فإن المرأة المسلمة تعرف أنه لا يمكن لها الزواج من الفرنسي أو الأوربي، فترفضه و هذا السلوك يثير الفرنسيين و يرون فيه عائقا أما اندماج الجزائريين.

إن الأسرة المغتربة لا تزال تحتفظ بتوزيع الأدوار على أعضائها، فتتحدد بذلك تصوراتهم، ففي الوقت الذي تفتخر فيه الفرنسية بحريتها و بمساهمتها في الحياة الاقتصادية من منطلق استهلاكي، فإن جارتها الجزائرية تعتز بكونها ترعى البيت وتحافظ على تماسكه و توفر لكل أعضائه ما يحتاجون، وهناك جانب ديني آخر تظهر فيه الأسرة أو الجالية المغتربة على أنها تمتلك قيمة دينية كبيرة و هي تظهر في موسمان، أولهما شهر رمضان و ما يصاحبه من عادات و تقاليد و إفطار وسحور وصلوات حتى وقت متأخر من الليل، أما الموسم الثاني فهو العيد الأضحى الذي ينحر فيه بعض المغتربين الأضاحي في بيوتهم و ما ينتج عن هذان الموسمان من جو ثقافي وديني و قيمي يتصف به المغتربين لكونهم يحافظون على الروابط العائلية و الدينية بينهم، و هناك بالمقابل المجتمع الأصلي أو المجتمع الفرنسي الذي يعتبره أمرا غريبا ودخيلا عليه، و ينظر إليه الفرنسيون باشمئزاز، و يتهم المسلمون بالبربرية و الوحشية والفوضى.

" بين هذين الموسمين لا ينقطع الحديث بالطبع عن المسلمين و العرب المهاجرين، لكنه يأتي في سياقات اجتماعية و حياتية يفرزها الواقع الفرنسي ضمن ما يفرزه من قضايا و معضلات".(سعيد اللاوندي، 2006)

و آخر قيمة دينية تتصف بها الجالية المسلمة أو المرأة المسلمة هي ظاهرة الحجاب الذي نكاد نسمع به يوميا وفي شتى التظاهرات و خاصة السياسية منها و ما يسببه للمجتمع الأصلي من مشاكل، والذي هو عبارة عن قيمة دينية إسلامية مقدسة عند النساء المسلمات يجب المحافظة عليها.

المشاكل التي تواجه المهاجرين:

1- مشكلة المرأة المسلمة و الحجاب:

ففي فرنسا ظهر هذا الجدل حول الحجاب في المدارس و المؤسسات العامة، خاصة حين أقدم بعض مديري المؤسسات التعليمية على منع عدد من الطالبات من الدخول إلى فصول الدراسة نتيجة ارتدائهن للحجاب، على اعتبار انه يمثل "رمزا دينيا" و هو ما يتعارض مع القيم العلمانية الفرنسية التي تنظم أوضاع المؤسسات العامة.

و الحقيقة أن النظر إلى هؤلاء المحجبات في فرنسا باعتبارهن "مصدر تخلف" وأنهن مثال على فشل الاندماج في النموذج الفرنسي يعني في الحقيقة تمسكا بتلك النظرة المغلقة في التعامل مع التعبيرات الثقافية الأخرى، وتحمل حكما قيميا لأنهن اخترن ارتداء زي معين كتعبير عن قناعة دينية، و بالتالي هن "نموذج فشل" و ليس طاقة نجاح، رغم أن كثيرا منهن يمثلن وجها ايجابيا للمسلمين في فرنسا.

و قد دخل الإعلام الفرنسي و خاصة المرئي في حالة حرب مع الفتيات المحجبات و ليس مع نماذج الفشل الحقيقية لأبناء المهاجرين الأجانب في البلاد، فقد ربط بينهن وبين الأصولية المتطرفة و ثقافة العنف و الإرهاب، وألقى عليهن مسؤولية كل مظاهر الفشل التي عاشتها كثير من المجتمعات الإسلامية ليعمق من ثقافة الخوف داخل المجتمع الفرنسي المنفتح بطبعه.(سعيد اللاوندي، 2006)

2- مشكلة المساجد:

تعتبر المساجد أو المصليات من بين الأماكن التي يقصدها المسلمون من اجل إقامة صلواتهم، ويعتبر المسجد بيت من بيوت الله، يقوم فيه المصلي بالتعبد و الصلاة ولكن في أوربا و بالأخص فرنسا فالموقف عكس ذلك فقد تغيرت النظرة إلى المساجد والزوايا وأصبحت أشبه بمعاقل إنشاء المتشددين والإرهابيين، لذلك بدأت السلطات الأوربية تضعها تحت الرقابة البوليسية الدائمة وخصوصا خطب الجمعة و الدروس

والمواعظ الدينية التي يلقيها الأئمة باللغة العربية سواء طوال الأسبوع أو أيام الجمعة وخاصة مراقبة ومعرفة أصل و من هو صاحب التمويل المالي للمساجد ومن يتحكم فيها و في هذا الخصوص أوضح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي كان حينها وزير الداخلية في تصريح خاص له لجريدة "لوفيقارو" يوم 2002/10/22 قائلا: "إن الذين يتحدثون عن النفوذ الأجنبي عن الإسلام الفرنسي من حقهم و من حقي كذلك أن أجيبهم، ففيما يتعلق بشأن إبعاد النفوذ الأجنبي عن الإسلام الفرنسي، أؤكد لهؤلاء وغيرهم بأنني تحادثت مع عدة سفراء عرب و دول إسلامية و مقدمة هؤلاء الجزائر وتونس والمغرب و تركيا و مع الأمين العام (رابطة العالم الإسلامي) السعودية فكل هؤلاء جميعا اعترفوا بأن الإسلام الفرنسي يجب أن يبقى مستقلا و بعيدا عن نفوذ القوى الأجنبية الكبرى مهما كان أصل هذا التمويل الذي يصل إليه الإسلام الفرنسي ومن أي جهة جاء هذا التمويل".(سعدي بزيان، 2005)

3- مشكلة العنصرية ضد المهاجرين:

العنصرية هي مشكلة يعاني منها المهاجرون و هي ردة فعل من طرف المجتمع الفرنسي على المهاجرين الذين لا يقبلون الاندماج في ثقافتهم و لا يذوبون كليا فيها، ففي هذه الحالة فإن العنصرية تظهر بحدة كلما تحدث أو نطق الجزائري بالعربية أو البربرية، لأن اللغة تحتل المكانة المركزية في الثقافة فبدون لغة للتواصل لا تكون هناك ثقافة.

"إن اللغة تكمن في قلب الثقافة، و كلما انقص من قيمة الثقافة انعكس ذلك على قيمة اللغة"(محمد مسلم، 2009)، ويلاحظ من خلال هذا التعريف أن الجزائريين الذين يستعملون لغتهم الأصلية هم أكثر عرضة من غيرهم إلى العنصرية بكل أشكالها، كما أن كل شكل من أشكال الشعائر الدينية يعرضهم إلى هذه العنصرية التي تتجاوز أحيانا الموقف إلى السلوك العدواني.

خاتمة:

استطاعت الاسرة الجزائرية المهاجرة في بعض المراحل الانتقالية من المحافظة على تراثها ومبادئها التي اكتسبتها من مجتمعها الاصلي، حيث بقيت متشبثة بقيمها و موروثها الحضاري و الديني في ظل التغير الاجتماعي والديني و الثقافي الذي تعيشه في بلاد الغرب المبني على الحرية الشخصية و خوفه من الاسلام و المسلمين وعدائه له في الظاهر و الباطن، فتواجهت مع كل المشاكل التي اجبرتها على الاستغناء عن قناعتها مثل ظاهرة المرأة و الحجاب او تضييق الخناق على المساجد و المصلين، و من هنا فان الاسرة الجزائرية المهاجرة مجبرة على تقبل برنامج الاندماج الاجتماعي و الذوبان في المجتمع الفرنسي في المقابل الاستغناء على القيم الدينية والثقافية، و عليه فان الاسرة الجزائرية المهاجرة لا تزال محافظة على وعيها الديني و الاجتماعي ويظهر ذلك في تكافلها فيما بينها و صدها لكل المشاكل اليومية.

قائمة المراجع:

(1)- سناء الخولي، (2009)، الأسرة والحياة العائلية، القاهرة، دار النهضة، ص 39.

(2)- عبد القادر القصير، (1999)، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، القاهرة، دار النهضة العربية، ط1، ص33.

(3)- نادية صحراوي، (2005-2006)، المحددات السوسيولوجية لأساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية، دراسة ميدانية لعينة من الأسر بالجزائر العاصمة، الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التربوي، جامعة الجزائر، ص ص 133-134.

(4)- محمد أحمد بيومي،(2006) ،القيم و مواجهات السلوك الاجتماعي، القاهرة، دار النشر الجامعية، ص ص 80,81.

(5)- محمد أحمد بيومي، (2006)، القيم و مواجهات السلوك الاجتماعي، القاهرة، دار النشر الجامعية، ص ص 90-91.

(6)- أبو العينين علي خليل، (1998)، القيم الإسلامية و التربية، المدينة المنورة، السعودية، مكتبة إبراهيم حلمي، ص 162.

(7)- إبراهيم الذيب، (2005)، أسس و مهارات بناء القيم التربوية، مصر، ط2، مؤسسة أم القرى، ص ص 104-105.

(8)- إبراهيم الذيب، (2005)، أسس و مهارات بناء القيم التربوية، مصر، ط2، مؤسسة أم القرى، ص 105.

(9)- على الحوات و آخرون، (2007)، طرابلس، مجلة الدراسات، المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، العدد 28، ص 2.

(10)- على عبد الرزاق جلبي، (2005)، علم اجتماع السكان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط4، ص 207.

(11)- هاشم نعمة فياض، (2012)، هجرة العمالة من المغرب إلى أوربا، هولندا نموذجا- دراسة تحليلية مقارنة، بيروت، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط1، ص 38.

(12)- نبيل أحمد بلاسي، (1988)، تاريخ الهجرات الجزائرية إلى فرنسا و دوافعها (1912-1955)، القاهرة، جامعة الزقازيق، ص 45.

(13)- عمار بوحوش، (2008)، العمال الجزائريون في فرنسا (دراسة تحليلية)، الجزائر، وزارة المجاهدين، ص 161-162.

(14)- عمار بوحوش، (2008)، العمال الجزائريون في فرنسا (دراسة تحليلية)، الجزائر، وزارة المجاهدين، ص 164.

(15)- عبد القادر رزيق مخادمي، (2010)، الكفاءات المهاجرة بين واقع الغربة و حلم العودة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 17.

(16)- محمد مسلم، (2009)، الهوية في مواجهة الاندماج، الجزائر، دار قرطبة للنشر و التوزيع، ص 46

(17)- سعيد اللاوندي، (2006)، الاسلاموفوبيا، لماذا يخاف الغرب من الإسلام؟، مصر، ط1، شركة نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، ص 145.

(18)- سعيد اللاوندي، (2006)، الاسلاموفوبيا، لماذا يخاف الغرب من الإسلام؟، مصر، ط1، شركة نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، ص 146.

(19)- سعدي بزيان، (2005)، الصراع حول قيادة الإسلام في فرنسا، الجزائر، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع، ص 103.

(20)- محمد مسلم، (2009)، الهوية في مواجهة الاندماج، الجزائر، دار قرطبة للنشر و التوزيع، ص 47.